النشرة الاخبارية
لمنظمة العفو الدولية
شباط/فبراير ١٩٨٨
February 1988

اسرائيل والأراضي المحتلة

مصرع أكثر من ٣٨ فلسطينياً في الأراضي المحتلة

لقي ما لا يقلّ عن ٣٨ فلسطينياً، بينهم عدة أطفال، مصرعهم بنيران جنود جيش الدفاع الاسرائيلي، وأصيب نحو ٢٥٠ فلسطينياً بجروح، منذ انتشرت المظاهرات العنيفة على نطاق واسع في الضفة الغربية وغزّة في اوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. وتقوم منظمة العفو الدولية حاليا بمراقبة تطورات الأحداث هناك.

وقد وردت تقارير تفيد أن الجنود الاسرائيليين ضربوا المتظاهرين، بمن فيهم النساء والأطفال، ضرباً مبرحاً غالباً بدون تمييز، مستخدمين في ذلك الهراوات وأعقاب البنادق. وقد نقل عدد كبير من المتظاهرين الى المستشفيات بعد أن أصيبوا بكسور ورضوض بالغة. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، اتصلت منظمة العفو الدولية بوزير الدفاع الاسرائيلي إسحاق رابين، وأبلغته عن قلقها بشأن أعمال القتل، وحثّته على «وجوب إجراء تحقيق عاجل شامل في هذه الأعمال التي ترتكبها القوات المسلحة.. ان هذه الأعمال، حتى وان كانت ردّا على الرشق بالحجارة، يبدو أنها تتجاوز ما يمكن اعتباره قوة معقولة. وطالبت المنظمة بوجوب اتخاذ خطوات عاجلة من قبل الحكومة الاسرائيلية من شأنها أن تضمن تلقي جميع عناصر القوات المسلحة تعليمات واضحة حول عدم استعمال قوة غير معقولة، وإعلامها بأن عدم التقيد بهذه التعليمات سيؤدي الى اجراء التحقيق وانزال العقاب.

وجرى في ما بعد اعتقال واحتجاز ما لا يقل عن ٢,٠٠٠ شخص، بمن فيهم قاصرون تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والسابعة عشرة. وتفيد التقارير أن عدداً كبيراً منهم قد احتجزوا في الحبس الانفرادي لمدة بلغت أسبوعين، وأن ٣٠٠ حوكموا أمام المحاكم العسكرية وأُدينوا وحُكم عليهم بالسجن ما بين ٢٠ يوماً وسنتين ونصف، بتهمة رشق الحجارة وقذف قنابل البترول، أو حرق اطارات السيارات، أو الاشتراك في مظاهرات غير مشروعة، كما زُعم.

وقد أعربت منظمة العفو الدولية لوزير الدفاع الاسرائيلي عن قلقها مجدّداً في ٥ كانون الثاني/يناير بشأن الاعتقال التعسفي والاحتجاز في الحبس الانفرادي، والمحاكمات الفورية، والشكاوى من المعاملة السيئة. وكانت المنظمة قد تلقت تقارير أشارت الى أن الجنود كانوا يقومون بعمليات الاعتقال بدون مذكرات توقيف، وبدون تقديم أي سبب لذلك، وأنه لم يُطلق سراح أي معتقل بكفالة، وأنه لم يسمح لمحامي الدفاع بالدفاع عن موكليهم حسب الأصول، حتى ان بعض المتهمين في غزة، بمن فيهم الصبية القصّر، كانوا يحاكمون ويدانون بدون وجود من يمثلهم في المحكمة على الاطلاق.

وأعربت المنظمة عن قلقها أيضا بسبب تقارير أفادت أن محامي وعائلات المحتجزين كانوا يواجهون صعوبة بالغة في الحصول على اذن لزيارتهم، أو في معرفة مكان احتجازهم، وأن الشكاوى التي قدّمها المحامون للمحكمة أو لجيش الدفاع الاسرائيلي بشأن ادّعاءات سوء المعاملة لم تلق أذنا صاغية.

لقد أوصت المنظمة باتخاذ عدة تدابير لضمان حماية المحتجزين من أي انتهاك لحقوقهم الأساسية التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الانسان، بما فيها تزويد ذوي المحتجزين ومحاميهم بمعلومات دقيقة عن أماكن وجودهم، مع تمكينهم من الاتصال بهم فوراً وبصورة منتظمة، ومنح جميع المتهمين الوقت الكافي والتسهيلات الكافية لاعداد دفاعهم، ومنح اخلاء السبيل بكفالة للأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة عموماً، والتحقيق في جميع شكاوى التعذيب بطريقة نزيهة وفعّالة. □

جندي اسرائيلي يركل متظاهرا قُبض عليه بعد اقتحام الجنود مستشفى الشفاء في مدينة غزة.

بورما

تعذيب المدنيين وقتلهم على أيدي قوات الأمن

اعتقلت قوات الأمن البورمية مئات المدنيين العزّل، وبينهم عدد من سجناء الرأي، بشكل اعتباطي، وقامت بتعذيبهم أو إعدامهم بصورة غير مشروعة.

بدأت هذه الانتهاكات عام ١٩٨٤، عندما اشتدّ سعير القتال بين قوات الحكومة والمتمردين في عدة مناطق للأقليات في بورما، خاصة في ولاية كارن.

وكان من نتائج المقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية مع أكثر من سبعين لاجئا من ولايات كارن وكاتشين ومون، بالإضافة الى عشرات الإفادات التي قدّمها محقّقون مستقلون آخرون، الكشف عن ما يربو على مائتي اسم، معظمهم من ولاية كارن. لكن ورد أيضاً أن مدنيين من ولايات كاتشين ومون وكاياه وشان أُعدموا اعتباطيا لأسباب سياسية، أو عذّبوا أحيانا حتى الموت. وكان بين الضحايا أشخاص احتُجزوا أو لقوا مصرعهم، أو أُخضعوا للتعذيب أو المعاملة السيئة لأسباب تتعلق، كما يبدو، بآرائهم أو نشاطاتهم السياسية الخالية من العنف، أو بأصلهم العرقي أو لغتهم.

أما من تردّد ذكرهم كمسؤولين عن هذه الأعمال، فكانوا من الجنود النظاميين في جيش بورما ممن اشتركوا في عمليات قمع التمرد، أو قاموا بدوريات عادية في المناطق المشتبه بوقوعها تحت سيطرة المتمردين. وقد تردّد أيضا ذكر أسماء أعضاء من جهاز المخابرات العسكرية والشعبة الخاصة، وإلى حد أدنى، من أفراد قوات البوليس الشعبية.

ويصف شهود عيان عدة حالات أقدم فيها الجنود على قتل قرويين عزّل رميا بالرصاص للاشتباه بعلاقتهم باتحاد كارن الوطني للمتمرّدين. ويبدو ان هذا الاشتباه لم يرتكز أحياناً إلا على مجرد العثور على كمية من الأرزّ أو المال في منزل الضحية، أو مصادفة وجوده خارج منزله ليلاً. وفي حالات كثيرة، كان الأشخاص يلقون مصرعهم، كما يبدو، لمجرّد اتهامات لا أساس لها من الصحة صدرت عن مُخبرين.

وتصف روايات شهود عيان أخرى اعدامات فورية لأشخاص من كارن كانت قد قبضت عليهم وحدات الجيش، إما عشوائيا أو كعقاب لهم للاشتباه بارتكابهم جرائم سياسية أو تعاطفهم مع المتمرّدين، ليعملوا كحمّالين أو مرشدين.

ويصف اللاجئون أيضا التعذيب الذي تعرّضوا له أو شاهدوه خلال احتجازهم من قبل الجيش البورمي أو أجهزة الأمن الأخرى. فأفادوا أن التعذيب كان يمارس عادة خلال فترات الحبس الانفرادي الطويلة بدون تهمة أو محاكمة، أو خلال استجوابهم لانتزاع «اعترافات» منهم، أو معاقبةً لهم للاشتباه بارتكابهم جرائم سياسية. وكان ذلك يشمل غالباً الضرب والركل المتواصل، إنما قد ينطوي أيضاً على استخدام الصدمات الكهربائية، أو محاولة خنق الضحية غرقا، أو كيّه بالسيجار، أو دحرجة قضيب الخيزران أو الحديد فوق مقدّم ساقيه إلى أن، أو حتى بعد أن، يتساقط الجلد.

وقد تناهى الى علم المنظمة أيضا أن المشتبه بارتكابهم جرائم سياسية لم يلقوا محاكمات عادلة في ولايات كارن وكاتشين ومون عام ١٩٨٧ وقبله، وذلك بسبب الضغوط العسكرية التي كانت تمارس على المحاكم.

لقد كتبت المنظمة الى السلطات البورمية في عدة مناسبات رسائل حول هذه المواضيع وغيرها من المواضيع المثيرة للقلق، لكن هذه الرسائل بقيت دون رد. □

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجينا من سجناء الرأي. وقد التي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية او السياسية او لونه او جنسه او اصله العرقي او لغته. ولم يستخدم اي منهم اساليب العنف او روج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن هيئة الامم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من انحاء العالم كافة ان تساعد على تأمين اطلاق سراحهم او تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه الى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك ان تؤكد ان اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الاحوال الى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الاحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

جمهورية الصين العشبية

ليو شانقينج Liu Shanqing ، هو مهندس بيع أنظمة الكترونية في هونج كونج في الخامسة والثلاثين من عمره، يقضي حكماً بالسجن مدته عشر سنوات صدر بحقه في شباط/فبراير ١٩٨٣ ، لارتكاب «جرائم مضادّة للثورة».

التي القبض على ليو شانقينج بعد مغادرته هونج كونج في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ للقيام برحلة قصيرة الى جوانجزو (ولاية). وكان من أنصار «حركة الديمقراطية» التي برزت في أواخر السبعينات، وكان يعتزم زيارة أقارب المناضل البارز وانج تزيزي Wang Xizhe ، المحتجز في جوانجزو منذ نيسان/ابريل ١٩٨١.

لم تتلق عائلة ليو شانقينج أي تأكيد رسمي بشأن احتجازه إلاّ حين توجّه والده الى جوانجزو في آذار/مارس ١٩٨٢ للاستعلام عن «اختفاء» ابنه. إذ أعلمه مكتب الأمن العام البلدي أن ابنه معتقل، لكنّ لم يبلّغ التهم الموجهة الى ابنه، ولا

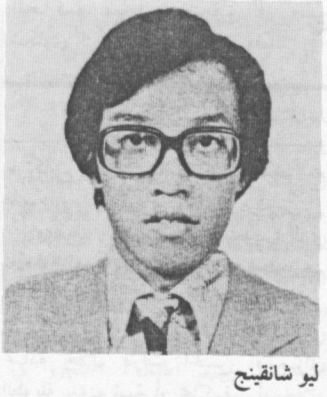

ليو شانقينج

مكان وجوده، كما لم يسمح له بزيارته. ولم يخبره مأمورو المحكمة الشعبية المتوسطة في جوانجزو بمحاكمة ابنه وصدور الحكم عليه إلاّ في آذار/مارس ١٩٨٣. وتعتبر سلطات جمهورية الصين الشعبية الصينيين المقيمين في هونج كونج من مواطني الصين، وبالتالي خاضعين لقوانينها. في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٣، بعثت المحكمة الشعبية المتوسطة في جوانجزو رسالة الى اتحاد طلبة الجامعة الصينية في هونج كونج، الذي شنّ حملة من أجل اطلاق سراح ليو شانقينج. زعمت فيها أنه حوكم محاكمة علنية وأدين بالتعاون مع «عناصر اخرى مضادّة للثورة» من أجل «مهاجمة النظام الاشتراكي وديكتاتورية الديمقراطية الشعبية»، كما أدين «بالدعاية والتحريض ضد الثورة».

ولدى الاستئناف، أيّدت المحكمة الشعبية البلدية العليا الحكم القاضي بسجنه لمدة عشر سنوات مع حرمانه من حقوقه السياسية لمدة ثلاث سنوات.

ليو شانقينج مسجون في مدينة ميزهو في مقاطعة جوانجدونج.

وتشير تقارير وردت في أواخر عام ١٩٨٧ الى أنه نقل مؤخراً الى الحبس الانعزالي، والى أنه كان يخضع لبرنامج «إعادة تثقيف».

لكن عام ١٩٨٧، أبلغ مأمورو المحكمة مؤيّدي ليو شانقينج أن بامكانه تقديم طلب لاعادة محاكمته وتخفيف حكمه «إن هو أقرّ بذنبه»، وأنه «سيبحث» في شأن تمثيله من قبل أحد محامي هونج كونج.

■ يرجى بعث رسائل متّسمة بالكياسة تناشد الافراج عنه فوراً دون قيد أو شرط، الى:

His Excellency Li Peng/Acting Prime Minister/Guowuyuan/Beijingshi/People's Republic of China.□

تركيا

حسن فكرت أولوسويدان (Hasan Fikret Ulusoydan) ، هو رئيس تحرير في الثانية والثلاثين من عمره، يواجه حكما بالسجن تصل مدته إلى ٣٦ سنة، وذلك بتهم عديدة من بينها إثارة الدعاية الشيوعية وتحقير سلطات الدولة.

قدّم حسن فكرت أولوسويدان للمحاكمة بصورة مستمرة منذ عام ١٩٧٦. وقد شغل لمدة تسعة أشهر، خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، منصب رئيس تحرير مجلة «هالكين سيسي» (صوت الشعب)، التي كانت تصدر بصورة مشروعة في أواسط السبعينات، وكانت مرتبطة بجماعة سياسية تدعى «آيدينليك» (التنوير). وقد شكّل أعضاء هذه الجماعة فيما بعد حزب العمال والفلاحين التركي، الذي حظر بعد الانقلاب العسكري في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠، على غرار الأحزاب السياسية الأخرى. وقد جرت مقاضاة عدد كبير من أعضاء هذا الحزب، وحكم على بعضهم بالسجن لمدد طويلة. وكان الحزب يعارض بشدة العنف السياسي الذي نشب في تركيا في أواخر السبعينات، وقد تبنّت منظمة العفو الدولية عدداً كبيراً من أعضائه المسجونين، كسجناء رأي.

لم يعتقل حسن فكرت أولو سويدان إلاّ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠. وقد اطلق سراحه في ٥ تموز/يوليو ١٩٨٠، لكن التي القبض عليه ثانية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر واتهم بموجب المادة ١٤٢ من قانون الجزاء التركي بإثارة الدعاية الشيوعية، وبموجب المادة ١٥٩ بتحقير سلطات الدولة، وذلك بسبب ٢٣ مقالة

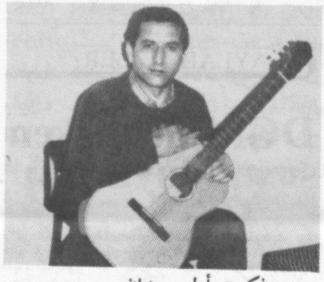

حسن فكرت أولوسويدان

مختلفة نشرت في المجلة. وقد جرت معظم محاكماته في محاكم مدنية في اسطنبول، غير أن الحكم بسجنه لمدة ثمان سنوات ونصف، الذي صدر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ عن محكمة اسطنبول العسكرية رقم ٢، لم يجر تصديقه من قبل محكمة الاستئناف العسكرية. لذلك فهو ينزل حاليا في سجن ميتريس العسكري في اسطنبول.

ويبلغ مجموع الأحكام بالسجن الصادرة بحقه ٧٥ سنة. وحالما تصبح هذه الأحكام ملزمة بموجب القانون، يجري ضمها الى الحكم الأقصى البالغ ٣٦ سنة.

والجدير بالذكر أن أكثر من ٣٠ صحفيا قد جرت محاكمتهم وصدرت أحكام بحقهم على تهم مماثلة، كانت بين أقسى الأحكام التي فرضت في البلاد منذ الانقلاب العسكري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.

■ يرجى بعث رسائل متّسمة بالكياسة تناشد الافراج عنه فوراً دون قيد أو شرط، إلى:

Prime Minister Turput Ozal/Basbakanlik/Ankara/Turkey□

عقوبة الإعدام

علمت المنظمة بصدور حكم الاعدام على ٣٨ شخصا في عشرة بلدان، وبتنفيذ هذه العقوبة بحق ٣٩ شخصا في تسعة بلدان خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.

ملاوي

التي القبض على جاك مابانجي Jack Mapanje ، وهو شاعر في الثالثة والأربعين من عمره، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، وما زال معتقلا في الحبس الانعزالي منذ ذلك الوقت، بدون توجيه تهمة اليه، كما يبدو. ومن المرجّح أنه محتجز في سجن ميكويو، قرب زومبا، جنوبي البلاد.

جاك مابانجي هو أشهر شعراء ملاوي، وقد حرّر، بالاضافة الى قصائده الخاصة التي نشرها، مجموعات من الأشعار الأفريقية، وهو رئيس كلية اللغة والأدب في جامعة ملاوي.

ولا يعرف سبب اعتقاله بالضبط، الا أن نسخاً من مجموعته الشعرية «الحرابي والآلهة» صودرت فور ظهورها، وصادف اعتقاله الوقت نفسه الذي حظر فيه هذا الكتاب.

وعلى الرغم من أنّه لا يُعتقد انه مارس نشاطا سياسيا، إلاّ أن أشعاره اتّخذت في الآونة الأخيرة صبغة سياسية، وكان حين اعتقاله عاكفا على إعداد مجموعة أخرى من أشعاره. وهو ينتمي الى «ورشة الأدباء» وهي المنتدى الوحيد للشعر الانتقادي في ملاوي. وكان قد جرى اعتقال عضو آخر من أعضاء هذا المنتدى في وقت سابق.

هذا، وتجيز قوانين ملاوي احتجاز الأشخاص لفترة غير محدودة بدون محاكمة، ويعتبر جريمة نشر أي شئ قد «يقوّض سلطة الحكومة أو ثقة الشعب فيها».

وتخضع جميع المنشورات في ملاوي لموافقة هيئة مراقبة المطبوعات. ومع أن كتاب «الحرابي والآلهة» (الذي نشر في لندن عام ١٩٨١) لم يخطر في السابق، إلاّ أنه لم يكن متوفراً في مكتبات ملاوي.

جاك مابانجي متزوج وله ثلاثة أطفال. وهو لم يحتجز في السابق، ويبدو أن سبب احتجازه هو تعبيره عن آرائه في أشعاره.

■ يرجى بعث رسائل متّسمة بالكياسة تناشد الافراج عنه فوراً بدون قيد أو شرط، إلى:

His Excellency the Life President/Ngwazi Dr H Kamuzu Banda/Office of the President and Cabinet/Private Bag 388/Capital City/Lilongwe 3/Malawi.□

منظمة العفو الدولية تبحث الأضواء

نريد «حقوقنا الآن !»

تبدأ حملة نريد حقوقنا الآن ! ، وهي أكبر حملة تنظمها منظمة العفو الدولية في تاريخها من أجل دعم الحقوق التي ينص عليها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، في الثالث من آذار/مارس ١٩٨٨ .

فطوال العام المذكور ، تقوم منظمة العفو الدولية بتوزيع نسخ عن هذا الاعلان في جميع بلدان العالم . وفي الوقت الذي تقوم فيه باعلام الأفراد بحقوقهم الإنسانية المقدسة وبجمع التواقيع على عريضة مناشدة تصادق على الاعلان ، ستمارس المنظمة ضغوطاً على الحكومات من أجل احترام حقوق الإنسان وحماية المناضلين في سبيلها .

ينادي الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ أربعين سنة ، بالحقوق الأساسية المتساوية «لكافة الشعوب وكافة الأمم» . ويناشد هذا الاعلان ، الذي أُعدّ في أعقاب الشقاء البالغ الذي لحق بالبشر خلال الحرب العالمية الثانية ، «جميع أفراد المجتمع وهيئاته» العمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان ، كما يقدّم مقياساً عالمي النطاق من أجل صيانة كرامة الإنسان .

ولكن حكومات هذا العصر لم تحوّل المبادىء التي وافقت عليها عام ١٩٤٨ إلى حقيقة شاملة ؛ فطالما ادّعت حكومات كثيرة في جميع المناطق أنها تولي حقوق الإنسان تقديرها واحترامها ، في حين أنها فعليا تنتهك هذه الحقوق . فالسجن الظالم للأشخاص ، وحرمانهم من المحاكمة العادلة ، هي أمور تمارس يومياً . وهناك ما لا يقل عن ٦٠ حكومة قامت بتعذيب السجناء المحتجزين لديها خلال الثمانينات ، وأكثر من ١٢٠ حكومة مازالت تسمح باستخدام عقوبة الإعدام .

وعن طريق حشد الرأي العام العالمي خلال هذا العام من أجل دعم الاعلان المذكور ، تطالب المنظمة الحكومات بمراقبة وتنفيذ المقاييس التي وضعتها لأنفسها .

وبالإضافة إلى تركيز الانتباه العام على المبادىء العامة للاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ستشدد المنظمة خلال عام ١٩٨٨ ، على الحاجة إلى دعم الاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بحقوق الإنسان ، التي أعدّت من أجل إضفاء الدقّة القانونية على هذه المبادىء . فبانضمامها إلى هذه الاتفاقيات ، تؤكد الحكومات للمجتمع الدولي تصميمها على احترام الكرامة الإنسانية . كما انها تساعد أيضاً في تأكيد التزام الادارات اللاحقة بضمان حقوق أساسية معيّنة .

هذا ، وتبني المنظمة نشاطات حملتها لعام ١٩٨٨ على أساس عدة اتفاقيات خاصة بحقوق الإنسان ، بينها عهدان دوليان يضفيان صفة قانونية على الاعلان العالمي ، ويلزمان جميع الأمم المنضمة اليهما إلزاماً قانونياً . وهذه الاتفاقيات هي :

■ **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** ، الذي يحمي ، من جملة أمور أخرى ، حق الإنسان الأساسي في الحياة وفي حرية الضمير والتعبير والانتماء ؛ وحقه في عدم التعرض للتوقيف التعسّفي والتعذيب أو المعاملة السيئة ؛ وحقه في تلقي محاكمة عادلة . ويتضمن **البروتوكول الاختياري** الملحق بهذا العهد وسائل تمكّن الأفراد من الإبلاغ عن الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان . وفي نهاية عام ١٩٨٧ ، بلغ عدد الدول المنضمة إلى العهد ٨٧ دولة ، والمنضمة إلى البروتوكول الاختياري ٣٩ دولة .

■ **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** ، الذي يعزّز ، من جملة أمور أخرى ، حقوق العمل والأجور العادلة والاشتراك في نقابات العمّال ، بالإضافة إلى حقوق العناية الصحية والتعليم . وفي نهاية عام ١٩٨٧ ، بلغ عدد الدول المنضمة إلى هذا العهد ٩١ دولة .

ولم تُشر إلا نصف حكومات العالم إلى التزامها بحقوق الإنسان عن طريق انضمامها إلى هذه العهود . ومنظمة العفو الدولية تسعى إلى تأمين التزام جميع الحكومات بها .

ومن بين الاتفاقيات الأخرى التي ستركّز عليها حملة المنظمة :

■ **اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة** ، التي تعتبر خطوة هامة نحو استئصال التعذيب على نطاق عالمي . وفي نهاية عام ١٩٨٧ ، كان عدد الدول المنضمّة إلى هذه الاتفاقية ٢٥ دولة ، وهي بالتالي ملزمة باحكامها بمقتضى القانون الدولي ، في حين سجّلت ٤٠ دولة نيّتها في الانضمام اليها بالتوقيع عليها .

■ **الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧** ، التي تمنح اللاجئين حق عدم إعادتهم قسراً إلى أراضٍ قد يُحرمون فيها من حقوقهم الأساسية .

■ **الاتفاقية الخاصة بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها** ، التي تقيم نظاماً قانونياً دولياً يقيّد الحكومات في تنفيذ عمليات الاعدام الجماعية خارج نطاق القضاء .

وستوجّه المنظمة اهتمامها أيضاً نحو الاتفاقيات الاقليمية التي تحدّد الحقوق الأساسية للإنسان . فالمنظمة تدرك أن التقيّد بالاتفاقيات الدولية هو محور النضال من أجل حقوق الإنسان ، لأنه يوحّد المجتمع العالمي عن طريق الأعراف المسلّم بها ، ويخلق أساساً شرعياً لجهود المناضلين في هذا السبيل ضمن كل بلد .

إن عمل هؤلاء المناضلين هو عنصر حاسم في هذا المجال ، لأن الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات المعزّزة له تكتسب معانٍ ملحة يضفيها عليها رجال ونساء وأطفال يناضلون اليوم من أجل الحفاظ على حياتهم وكرامتهم . □

مسيرة من أجل حقوق الإنسان في كولومبيا . واليافطة التي يحملها الأطفال تطالب الحكومة بحلّ زمر الموت شبه العسكرية . فالمناضلون من أجل حقوق الإنسان في كولومبيا يعرّضون حياتهم للخطر ، وقد قتل العشرات منهم عمداً . ومع ذلك ، لايزال الرجال والنساء هناك يتحدّون التهديد والتخويف ، وحتى خطر الموت الوحشي ، بشجاعة وجرأة ، في سبيل حماية حقوق الإنسان .

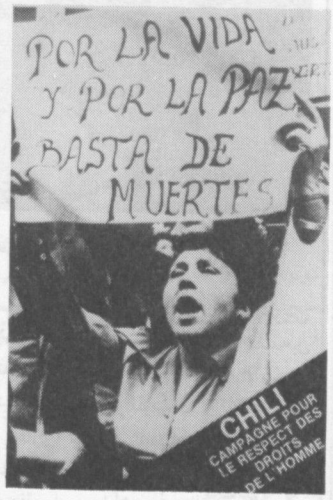

الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم بدأوا يتخذون مواقف صامدة من أجل جعل المبادىء التي يجسّدها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان حقيقة واقعة في عالم اليوم .

المناضلون من أجل حقوق الإنسان يحتاجون مساعدتكم

هناك رجال ونساء في كل منطقة من مناطق العالم يعرّضون اليوم أنفسهم لخطر الاعتقال والتعذيب والقتل من أجل حماية حقوق الإنسان الأساسية التي يكفلها لهم القانون الدولي. وهؤلاء الأشخاص يقفون في خط النار في معركة النضال من أجل حقوق الإنسان، متقبّلين بسرور تحمّل مسؤولية حماية حقوق الآخرين، وعاملين على تحميل السلطات الحكومية مسؤولية أفعالها.

المناضلون من أجل حقوق الإنسان في العديد من البلدان يجب أن يكونوا على استعداد لدفع ثمن شخصي باهظ لقاء قيامهم بجمع الحقائق ونشرها، ولقاء دفاعهم عن ضحايا انتهاك حقوق الإنسان

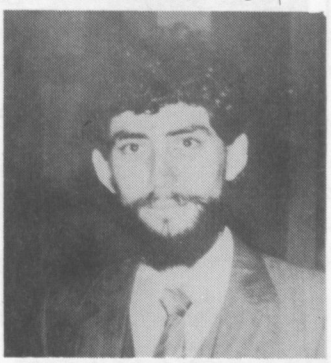

رامبرو أوليفاريس سانويزا

ومطالبتهم بحرية المعتقد الضميري. وبامكان الآخرين دعم هذه الجهود بجعل أنفسهم رفاقا لهؤلاء المناضلين – أي بالتكلم جهاراً دفاعاً عن الحقوق الإنسانية لكل شخص.

من الأهداف الرئيسية لحملة المنظمة لعام ١٩٨٨، تحت شعار: نريد حقوقنا الآن، توسيع قاعدة الجماهير المناصرة لهذه الحقوق على صعيد دولي. ويجري حالياً تعبئة القوى الشعبية المؤيدة للمنظمة للمساعدة في حماية المواطنين المدافعين عن حقوق الإنسان. وتسعى المنظمة أيضاً إلى دعم جهود منظمات حقوق الإنسان المحلية التي تنظّم حملات المناشدة من أجل المناضلين الذين سجنوا، أو «اختفوا»، أو اصبحوا ضحايا عمليات الاعدام خارج نطاق القضاء.

مازالت قائمة المناضلين من أجل حقوق الإنسان الذين عانوا بسبب انتهاك هذه الحقوق، آخذة في النمو أسبوعاً بعد آخر. وفي حين أن عدد الضحايا هو في حد ذاته مثير للاهتمام، إلاّ أن محنة الأفراد الذين يعانون من هذه الانتهاكات تشكّل دافعاً أقوى للتحرّك فوراً من أجل مساعدتهم.

وفيما يلي أسماء بعض المناضلين الذين شنّت المنظمة مؤخراً حملات مناشدة من أجلهم. وقد أطلق سراح بعضهم أو تحسّنت ظروف احتجازهم، وذلك في اعقاب احتجاج المجتمع الدولي على انتهاك حقوقهم، والجهود الدبلوماسية التي بُذلت تجاوباً مع القلق الذي أثارته هذه الانتهاكات.

راميرو أوليفاريس سانويزا Ramiro Olivares Sanhueza هو طبيب في شيلي يعمل في منظمة حقوق الإنسان التابعة للكنيسة، المعروفة باسم «فيكاريا ديلا سوليداريداد»، التي القبض عليه وسجن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، «لاخفائه نشاطات ارهابية». وكان أساس التهمة قيامه بمعالجة أحد الجرحى. وقد سجن الطبيب، وفق المعلومات التي تلقتها المنظمة، لا لسبب سوى لأنه قدّم خدمات مهنية وإنسانية. وقد اطلق سراحة الآن.

اليزاردو سانشيز سانتا كروز Elizardo Sanchez Santa Cruz هو استاذ جامعي ونائب رئيس اللجنة الكوبية لحقوق الإنسان، اعتقل في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، بعد أن اجرى مراسلان صحفيان أجنبيان مقابلة معه. وقد أطلق سراحه الآن.

ارفين موتل Ervin Motl هو إطفائي وأحد موقّعي وثيقة حقوق الإنسان غير الرسمية، الميثاق ٧٧ في تشيكوسلوفاكيا. وقد حكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة ثلاث سنوات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، بتهمة «التخريب»، وهي تهمة ورد أنها نشأت عن نشاطات شملت

هربرت ارنستو أنايا سانابريا

انتقاد سياسات الحكومة والاستماع إلى إذاعات اعتبرتها الحكومة عدائية.

هربرت ارنستو أنايا سانابريا Herbert Ernesto Anaya Sanabria هو منسّق اعمال لجنة حقوق الإنسان غير الرسمية في

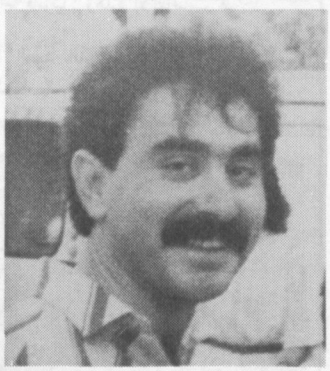

غازي ششتري

السلفادور. وقد اغتيل في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧، على أيدي مسلحين يرتدون زيّاً مدنياً، على غرار الأسلوب المتبع من قبل «زمر الموت».

غازي ششتري Ghazi Shashtari هو أحد العاملين في منظمة حقوق الإنسان المعروفة باسم «الحق» في الضفة الغربية. وقد وضع قيد الحجز الاداري عام ١٩٨٥، بعد أن قام بجمع معلومات عن أوضاع السجن من سجناء سابقين محتجزين بموجب أنظمة الأمن. وادّعت السلطات الاسرائيلية أنه كان ناشطاً في إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وقد اطلق سراحة الآن.

باندراف راج غيمير Pandav Raj Ghimire هو مزارع وداع لاجتماعات ندوة حماية حقوق الإنسان في نيبال، اعتقل في تموز/يوليو ١٩٨٦، واحتجز بمقتضى قانون الأمن العام بعد أن حاول المباشرة بحملة جمع تواقيع على عريضة من أجل السجناء السياسيين. وقد اطلق سراحه الآن.

ليو كينغ Liu Qing هو رئيس تحرير وعضو «الحركة الديمقراطية» في جمهورية الصين الشعبية، سجن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، عندما اعتقل في

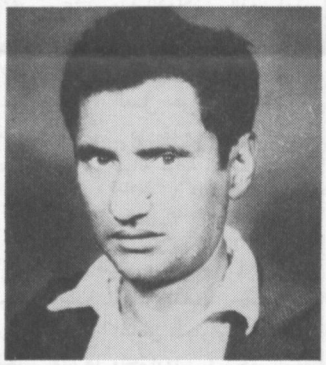

باندراف راج غيمير

بيكين لبيع نسخ من اجراءات محاكمة أحد السجناء السياسيين. وقد أرسل في البداية إلى معسكر عمل الزامي، وورد أنه قُدِّم للمحاكمة في آب/اغسطس ١٩٨٢ في بيكين وحُكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات. وهو أحد مؤسسي مجلة غير رسمية سعت إلى كسب الاحترام للحريات الديمقراطية التي كفلها دستور البلاد آنذاك. وهو لايزال في السجن حتى الآن.

اسماعيل بشيقجي Ismail Besikci هو عالم اجتماعي وكاتب حكم عليه عام ١٩٨٠ بالسجن لمدة عشر سنوات لأنه كتب إلى اتحاد الكتّاب السويسريين عن اضطهاد الأكراد المقيمين في تركيا. وقد اطلق سراحه الآن.

نيكولاس ندابيلي Nicholas Ndebele هو موظف في اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلام في زمبابوي، اعتقل في أيار/مايو ١٩٨٦ بعد أن دعم بالوثائق مسألة احتجاز وتعذيب معارضي الحكومة. وقد اطلق سراحه الآن.

ليو كينغ

اسماعيل بشيقجي

إشرعوا الآن في العمل

ستقوم منظمة العفو الدولية خلال حملتها العالمية النطاق لعام ١٩٨٨ ، بتسليط الأضواء على عدد من المناضلين في سبيل حقوق الإنسان. وتشير المعلومات الحالية إلى أن العمل المنظم المنسّق من أجل هؤلاء المناضلين قد يكون ذا تأثير خاص في هذا الوقت بالذات. إذ لا يستفيد فقط الضحايا أو ذووهم الباقون بعدهم من نداءات المطالبة بمحاسبة الحكومات على افعالها ، بل أيضاً المناضلون من أجل حقوق الإنسان في سائر أنحاء العالم. وفيما يلي وقائع عن قضايا خمسة من المناضلين الذين مازال أعضاء المنظمة يعملون من أجلهم.

جنوب أفريقيا

نتومبازانا غيرترود بوتا

Ntombazana Gertrude Botha

كانت نتومبازانا بوتا إحدى العاملين في مجلس الكنائس في اقليم الكايب الشرقي بجنوب أفريقيا عندما قبض عليها في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٧. وكانت تنتمي إلى جماعة تقوم بدعم المحتجزين وأسرهم ، حسبما جاء في التقارير ، كما كانت عضوة في الجبهة الديمقراطية المتحدة ، وهي ائتلاف منتشر القاعدة لجماعات تعارض سياسة التفرقة العنصرية التي تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا.

لقد اعتقلت سلطات جنوب أفريقيا نتومبازانا بوتا ، وهي أم لطفلين تبلغ الرابعة والأربعين من عمرها ، عدة مرّات خلال الاضطرابات الأهلية التي وقعت في منطقة الكايب الشرقي. وتشير آخر المعلومات إلى أنها محتجزة حالياً ، بدون توجيه تهمة اليها ، في الحبس الانفرادي في سجن فورت غلامورغان في إيست لندن. وعلى أثر قيام السجناء بالإضراب عن الطعام لمدة خمسة أيام عام ١٩٨٦ ، طالبت جمعية الأطباء وأطباء الأسنان الوطنية في جنوب أفريقيا باجراء تحقيق في أوضاع السجن. وأعربت الجمعية عن بالغ قلقها بشأن الازدحام في السجن ورداءة الطعام ، وعدم كفاية العناية الطبية.

كولومبيا

هكتور أباد غوميز

Héctor Abad Gómez

الدكتور أباد غوميز Dr Abad Gómez هو أحد اثنين من زعماء المناضلين من أجل حقوق الإنسان اغتيلا في ميديلين بكولومبيا في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٧. وكان في طريقه للسهر قرب جثة نقابي اغتيل في وقت سابق من اليوم نفسه ، عندما فتح مسلحون مجهولون النار عليه.

وجاءت موجة الاغتيالات في ميديلين عقب صدور تهديدات بالقتل ونشر «قائمة بأسماء المستهدفين للقتل» في الصحف المحلية. وتشمل الضحايا طلبة جامعيين وأحد أعضاء مجلس الشيوخ ، بالإضافة إلى اثنين من العاملين في مجال حقوق الإنسان. وقد كان الدكتور أباد غوميز استاذاً في الطب وشغل منصب نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان في ميديلين ، حيث عمل لسنوات طويلة من أجل حماية حقوق الإنسان في كولومبيا.

وقد طالبت منظمة العفو الدولية السلطات الكولومبية باجراء تحقيق دقيق ونزيه في حادث اغتياله ، وباتخاذ اجراءات لضمان حماية الآخرين العاملين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في كولومبيا.

أوغندا

لانس سيرا موانغا

Lance Seera Muwanga

لانس سيرا موانغا Lance Seera Muwanga هو أمين عام حركة المناضلين من أجل حقوق الإنسان غير الرسمية في أوغندا. وقد اعتقل في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٧ بعد نشر مقابلة اجرتها معه مجلة أجنبية انتقد فيها سجلّ الحكومة بالنسبة لحقوق الإنسان.

وقد قامت هذه الحركة برصد انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الحكومات المتعاقبة منذ أوائل الثمانينات ، وباثارة الدعاية حولها. ومنذ تولت حكومة الرئيس يوري موسفيني Yoweri Museveni الحالية زمام الحكم في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، والحركة مازالت تقوم باعلام المواطنين الأوغنديين بحقوقهم ، وباصدار تقارير منتظمة حول انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.

ولانس سيرا موانغا هو الآن محتجز دون تهمة أو محاكمة لمدة غير محدودة في سجن لوزيرا العلوي ، وذلك بموجب قانون الأمن والنظام العام. ومنظمة العفو الدولية تطالب باطلاق سراحه فوراً ودون قيد أو شرط.

الاتحاد السوفياتي

لڤكو لوكيانكو

Levko Lukyanenko

يقضي لڤكو لوكيانكو ، Levko Lukyanenko ، وهو محام أوكراني في الستين من عمره ، سنته السادسة والعشرين في السجن ، لممارسته حقه في حرية التعبير عن الرأي. وكانت آخر مرة اعتقلته فيها السلطات السوفياتية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، بعد سنة من انضمامه إلى مجموعة غير حكومية شُكّلت لمراقبة تقيّد الاتحاد السوفياتي بالأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في اتفاقيات هلسنكي.

منذ سنوات عديدة والمجموعة الأوكرانية لرصد اتفاقيات هلسنكي تحاول اثبات حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان ودعم ذلك بالوثائق واصدار طلبات مناشدة من أجل سجناء الرأي الأفراد. وقد اعتقل لڤكو لوكيانكو مع معظم أفراد المجموعة ، وأدين بـ «التحريض والدعاية المعادية للسوفيات». وقد صدر بحقه الحد الأقصى للعقوبة ، وهو السجن لمدة عشر سنوات ، يعقبها النفي الداخلي لمدة خمس سنوات.

وهو حالياً سجين مستعمرة العمل الالزامي في إقليم بيرم المخصّصة «لمحترفي الاجرام الخطرين بشكل خاص». ونظام هذه المستعمرة يعتبر أقسى ما يسمح به القانون السوفياتي.

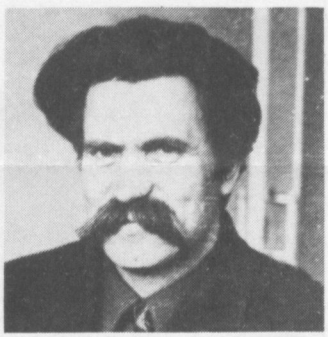

لڤكو لوكيانكو

«أقدّم الاجلال والتقدير لجميع الذين يقفون بجرأة مدافعين عن حقوق الإنسان : حقوقهم هم وحقوق رفاقهم من البشر. حقهم علينا في مساعدتهم وحمايتهم في حملتهم في سبيل الكرامة الإنسانية.»

زافيير بيريز دي كويلا ،
أمين عام الأمم المتحدة ،
نيويورك ، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

سوريا

عبد المجيد منجونه

Abd al-Majid Manjouneh

عبد المجيد منجونه هو محام ووزير دولة سابق كان بين مجموعة من المحامين اعتقلوا خلال شهري نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٨٠ ، بعد أن قامت المجموعات المهنية في سوريا بالاضراب العام ليوم واحد. وقد طالب المضربون ، وبينهم محامون وأطباء ومهندسون ، بانهاء حالة الطوارىء التي أعلنت عام ١٩٦٣. كما طالبوا أيضاً باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ، أو محاكمتهم محاكمة عادلة ، وبتشكيل لجنة لحقوق الإنسان للتأكد من مراعاة الحقوق السياسية والقانونية.

ومازال عبد المجيد منجونه محتجزاً ، بدون تهمة أو محاكمة ، في سجن عدرا المدني في دمشق. وفي أواخر عام ١٩٨٥ كانت صحته قد تدهورت بشكل بالغ ، حسب معلومات المنظمة ، كما أنه حرم من العناية الطبيّة الكافية. وتشير التقارير إلى أنه يعاني من عدة أمراض ، بينها داء السكّري والروماتيزم.

ولد عبد المجيد منجونه عام ١٩٣٨ ، وهو متزوج وله ثلاثة أطفال ، وكان عضوا في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ، وقد انتخب عدة مرات كعضو في مجلس حلب التابع لجمعية المحامين السوريين.

إذا كنا نريد حقوق الإنسان الآن ، فعلينا أن نتحرّك الآن.

يمكنكم مساعدة هؤلاء وغيرهم من المناضلين من أجل حقوق الإنسان عن طريق انضمامكم إلى حملة حقوق الإنسان التي تشنها منظمة العفو الدولية عام ١٩٨٨. وكخطوة أولى ، يرجى توقيع عريضة المناشدة المنشورة على الصفحة التالية وارسالها بالبريد ، ثم الاتصال بفرع منظمة العفو الدولية في بلدك ، أو بالامانة الدولية للمنظمة للاطلاع على طرق أخرى للمساهمة في الحملة ، وذلك على العنوان التالي :

Amnesty International,
International Secretariat,
1 Easton Street,
London WC1X 8DJ,
United Kingdom.

الدكتور أباد غوميز

لما كان الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ، ومن حقوق متساوية وثابتة ، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم...

فان الجمعية العامة تنشر على الملأ هذا **الاعلان العالمي لحقوق الإنسان** بوصفه المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه كافة الشعوب وكافة الأمم ، كما يسعى جميع أفراد المجتمع وهيئاته ، واضعين هذا الاعلان نصب أعينهم على الدوام ، ومن خلال التعليم والتربية ، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات ، وكما يكفلوا ، بالتدابير المطّردة الوطنية والدولية ، الاعتراف العالمي بها ومراعاتها الفعلية ، فيما بين شعوب الدول الأعضاء ذاتها وفيما بين شعوب الأقاليم الموضوعة تحت ولايتها على السواء.

من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان
الذي نشرته على الملأ الجمعية العامة للأمم المتحدة
في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨

حملة مناشدة من أجل حقوق الإنسان

على رأس حملة منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨ تحت شعار «نريد حقوقنا الآن» هناك مناشدة للحكومات على نطاق عالمي من أجل احترام المقاييس الدولية لحقوق الإنسان. وتعلن عريضة المناشدة، التي يرافقها النص الحرفي للاعلان العالمي لحقوق الإنسان، عن تأييد الموقّعين عليها لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين «اعتقلوا وأُخمدت أصواتهم»، كما تطالب جميع الحكومات بوضع حد لهذه الانتهاكات وبتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان.

فعن طريق جمع التواقيع على عرائض المناشدة طوال السنة، تجمع المنظمة أدلّة تثبت أن الناس في كل مكان يؤيدون حقوق الإنسان. وتقوم المنظمة، بالنيابة عن الموقعين، برفع عرائض المناشدة إلى الأمم المتحدة وإلى ممثلي مختلف الحكومات في كانون الأول/ديسمبر، في سياق الاحتفال بيوم حقوق الإنسان على نطاق دولي.

وبالإضافة إلى توزيع عرائض المناشدة وتزويد أعضاء المجتمعات المحلية بمعلومات حول حقوقهم وحول بواعث القلق الحالية بشأن حقوق الإنسان، يقوم ممثلو منظمة العفو الدولية في جميع أنحاء العالم بمقابلة المسؤولين في حكومات بلدانهم وبحثّهم على تعزيز حقوق الإنسان باتخاذ خطوات معيّنة، تشمل ما يلي:

- الالتزام بالمعاهدات الدولية والاقليمية الخاصة بحقوق الإنسان، وضمان احترام المقاييس الدولية المبيّنة في الاتفاقيات المرتبطة بها.
- إظهار الالتزام الحقيقي بمعاهدات حقوق الإنسان عن طريق اتخاذ خطوات معيّنة، مثل اعتماد برامج تعليمية رسمية لحقوق الإنسان ضمن الثقافة القومية للبلاد.
- جعل حماية حقوق الإنسان أحد أهداف السياسة الخارجية للحكومة، وذلك بمعارضة انتهاكات هذه الحقوق في الخارج، وتعزيز هذه الحقوق بالطرق الدبلوماسية وغيرها من الطرق الملائمة، وبالعمل على مساعدة ضحايا الانتهاكات.

وقد وجدت منظمة العفو الدولية على ضوء خبرتها الدولية على مدى ٢٧ سنة، أن في إمكان المواطن العادي التأثير على سياسة حكومته بتحويل التزامه الشخصي إلى عمل منسّق ضمن حملة مشتركة. ومن أهداف حملة المنظمة لعام ١٩٨٨، الضغط على كل حكومة، لا من أجل احترام حقوق الإنسان ضمن أراضيها فحسب، بل أيضاً من أجل مراقبة سجلّات الحكومات الأخرى من حيث حقوق الإنسان، والمشاركة في الجهود الدولية الهادفة إلى حماية هذه الحقوق كلما وحيثما تعرّضت للخطر.

تعتبر منظمة العفو الدولية أن من واجب كل حكومة تطوير برنامج شامل لتعزيز حقوق الإنسان، وأنه ينبغي على قوانين البلد واجراءاتها القانونية حماية الحقوق الأساسية. كما يتوجب أيضاً على رجال البوليس، ومأموري تنفيذ القانون، والمسؤولين العسكريين المكلّفين بتنفيذ القانون، أن يتلقوا تدريباً ملائماً.

إضافة إلى ذلك، لا بدّ من إجراء تحقيقات دقيقة في شكاوى التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان، من قبل هيئات نزيهة. كما يجب بذل الجهود من أجل إعلام المواطنين بحقوقهم وبوسائل تقديم الشكاوى والإبلاغ عن انتهاك هذه الحقوق. فتعزيز التزام الحكومات بهذه الاجراءات من شأنه أن يعزّز بدوره حماية المناضلين من أجل حقوق الإنسان أنفسهم.

والمنظمة توجّه اهتمامها اليوم نحو انتهاك حقوق المناضلين في سبيلها، وضد أفراد آخرين، بنشر المعلومات حول حقوق لا يجوز انتهاكها، والحقائق عن انتهاكات تحدث حالياً والمنظمة تتحدّى الحكومات التي تحاول إخفاء الحقائق وإخماد أصوات منتقديها.

وتجري حملة المنظمة لعام ١٩٨٨ في أجواء من التغيّر والتبديل خلقها انتشار ما يربو على ألف جمعية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان في شتى أرجاء العالم. لقد كثّفت جهود هذه الجمعيات من ضغط الجماهير على الحكومات مطالبة اياها بالتحرّك وفقاً لالتزاماتها إزاء حقوق الإنسان.

ويشترك في حملة المنظمة لعام ١٩٨٨ جمعيات طبيّة، وجماعات دينية، ونقابات عمال، ومنظمات أخرى، تعمل جميعها بالتضافر مع أعضاء ومؤيدي منظمة العفو الدولية في ١٥٠ بلداً من أجل تحقيق هدف مشترك، هو جعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة في حياة كل إنسان **الآن**. □

«لقد انتظرنا ما فيه الكفاية. ان مطلبنا ومطلب جميع الذين نعمل من أجلهم هو: نريد حقوقنا الآن».

فرانكا شوتو،
رئيسة اللجنة التنفيذية الدولية
لمنظمة العفو الدولية،
ساو باولو،
١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

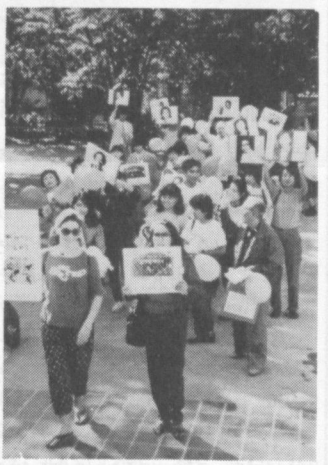

برفع ملصق، أو بإضاءة شمعة، أو بالمشاركة في نشاطات أخرى لا حصر لها، يصبح الأفراد مناضلين. هؤلاء المناضلون ينشرون الرسالة عن حقوق الإنسان، ويضغطون على الحكومات من أجل التوقف عن انتهاك هذه الحقوق.

يمكنكم القيام بدور في حماية حقوق الإنسان الآن

يرجى التوقيع على عريضة المناشدة هذه وارسالها قبل ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ إلى منظمة العفو الدولية/الأمانة الدولية/دائرة الحملات والعضوية، على العنوان التالي:

1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom

وتوقيعك مع تواقيع الآخرين من مختلف أنحاء العالم سيُقدّم إلى الأمم المتحدة وإلى ممثلي مختلف الحكومات بمناسبة الاحتفال بيوم حقوق الإنسان الموافق ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. هذا هو الوعد التاريخي الهام الذي جاء به الاعلان العالمي لحقوق الإنسان. والذي نادت به الحكومات المنضمة إلى منظمة الأمم المتحدة، قبل أربعين عاماً.

نحن، الموقعون أدناه، نضيف أسماءنا إلى هذا الاعلان العظيم، مطالبين جميع الحكومات في العالم باحترام مبادئه.

في بلد بعد آخر، حتى حق التحدث جهاراً في الدفاع عن حقوق الإنسان يجري سحقه. فقد جرى زجّ آلاف في السجون وتعذيبهم بسبب مطالبتهم بحقوقهم وممارستهم لها، كما «اختفى» كثيرون أو لاقوا حتفهم للسبب نفسه.

يجب وضع حدّ لهذه الانتهاكات. نحن نطلب من جميع الحكومات التصديق على المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وجعل قوانينها وممارساتها منسجمة مع هذه المعاهدات، واتخاذ اجراءات لحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

بالنيابة عن الضحايا الذين احتجزوا وأُخمدت أصواتهم، نناشد كل حكومة، ونناشد منظمة الأمم المتحدة، أن تقوم بحماية جميع أولئك الذين يرفعون أصواتهم دفاعاً عن حقوق الإنسان، أينما وُجدوا.

الاسم .....

العنوان .....

.....

.....

موريتانيا

اعدام ثلاثة أشخاص بسبب مؤامرة مزعومة

نفّذ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ حكم الاعدام في ثلاثة ضباط في موريتانيا. وكانت محكمة أمن خاصة قد أصدرت أحكام الاعدام بحقهم قبل ثلاثة أيام من تنفيذها، بعد أن ادانتهم بالتآمر للإطاحة بالحكومة. وتعتبر هذه أوّل عمليات اعدام يبلّغ عنها لمنظمة العفو الدولية منذ تسلّمت الحكومة الحالية زمام السلطة عام ١٩٨٤.

كان الملازمون سايدي با Saidy Ba، وأمادو سار Amadou Sarr، وسايدو ساي Saidau Sy، بين ٥١ شخصا من السكان السود جميعهم، باستثناء أربعة من أفراد القوات المسلحة – قبض عليهم في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر بتهمة التآمر لاغتيال رئيس الدولة وكبار الوزراء والاطاحة بالحكومة.

وحكم على ١٨ منهم بالسجن المؤبّد مع الأشغال الشاقة، وعلى تسعة بالسجن لمدة عشرين سنة مع الأشغال الشاقة، وعلى آخرين بالسجن لمدد أقل. وأبرئت ساحة سبعة، بينهم الكولونيل آن أمادو بابالي Anne Amadou Babaly، وهو وزير سابق وأعلى الضباط رتبة تجري محاكمته، بتهمة الاخفاق في إعلام السلطات بشأن المؤامرة.

جرت المحاكمة سراً في ثكنة عسكرية تقع خارج العاصمة نواكشوط، أمام محكمة خاصة تتمتع بسلطة النظر في القضايا المتعلّقة بأمن الدولة. وفي القضايا السياسية الأخرى، لم يكن يسمح للمتهمين بالاتصال بمحاميهم خلال التحقيقات السابقة لمحاكمتهم، ولم يكن باستطاعة محامي الدفاع مراجعة ملفات الادّعاء الا قبيل المحاكمة مباشرة. وليس للمدانين من قبل هذه المحاكم حق الاستئناف.

وقد ورد أن الاحتجاجات ضد الاعدامات أدّت الى حدوث مزيد من الاعتقالات ضمن المواطنين السود.

لقد انتشرت الاعتقالات على نطاق واسع في أواخر عام ١٩٨٦، في أعقاب إدانة ٢١ زعيماً من السكان السود والحكم عليهم بالسجن والنفي الداخلي لمدد طويلة بعد توزيعهم وثيقة اتهمت الحكومة العسكرية الواقعة تحت سيطرة عرب بربر بالتمييز ضد السكان السود. □

سنغافورة

الافراج عن سجناء رأي

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، أفرج بشروط عن خمسة سجناء رأي احتجزوا بمقتضى قانون الأمن الداخلي في سنغافورة.

هؤلاء الخمسة هم: رجل الأعمال تشيا بون تاي Chia Boon Tai، ومدير الاعلانات كنيث تسانج Kenneth Tsang، والناشرة تيريزا ليم Theresa Lim، ومساعدا التحرير ويليام ياب William Yap، وتاي هونج سينج Tay Hong Seng.

وكان هؤلاء بين ٢٢ شخصا احتجزوا في أيار/مايو وحزيران/يونيو، واتهموا جميعهم بالاشتراك في «مؤامرة ماركسية» تستهدف هدم النظام الاجتماعي والسياسي في سنغافورة. وقد اعتبرتهم منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي.

هذا، ويجيز قانون الأمن الداخلي احتجاز الأشخاص لمدة غير محدودة دون محاكمة. ولم يبق قيد الإحتجاز من بين الذين القي القبض عليهم عام ١٩٨٧ سوى واحد، هو ڤينسنت تشينج Vincent Cheng، أمين السر التنفيذي للجنة العدل والسلام في سنغافورة.

إعدام خمسة أشخاص في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، نُفّذ حكم الاعدام رميا بالرصاص في سجن المنصورة بعدن في خمسة أشخاص، بعد يومين من تصديق رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ورئيس الدولة، على أحكام الاعدام.

وكانت المحكمة العليا للجمهورية قد أصدرت حكم الاعدام بحق هؤلاء الخمسة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، بعد ادانتهم بالخيانة وبتهم أخرى متعلقة بالقتال الذي نشب في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بين الفصائل المتنافسة في الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم.

وهؤلاء الخمسة هم: فاروق علي أحمد، وهادي أحمد ناصر، وعلوي حسين فرحان، وأحمد حسين موسى، وهم من كبار المسؤولين السابقين في الحكومة والجيش والحزب، ومبارك سالم أحمد، الحارس الشخصي لرئيس الدولة السابق علي ناصر محمد. وقد أصدرت المحكمة العليا للجمهورية نفسها أحكام اعدام بحق ٢٤ شخصا آخرين، لكن هذه الأحكام خُفّفت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر الى السجن لمدة ١٥ سنة.

وقد بعثت منظمة العفو الدولية فور اعلان الأحكام في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، برسائل مناشدة عاجلة إلى السلطات اليمنية حثتها على إبدال أحكام الاعدام بعقوبات أخف لاعتبارات انسانية. وبعد التصديق على الأحكام، ناشدت المنظمة من أجل عدم تنفيذها. □

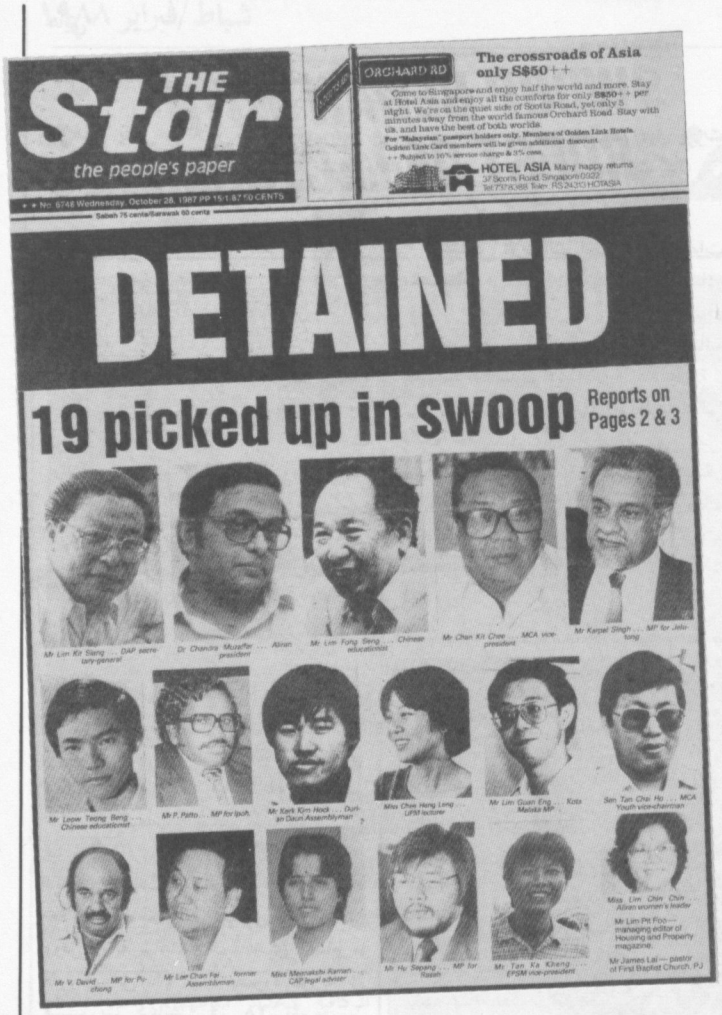
THE Star
the people's paper
+ + No: 6748 Wednesday, October 28, 1987 PP 1511/8/710 CENTS
Sabah 75 cents/Sarawak 60 cents

ORCHARD RD
The crossroads of Asia only S$50++
Come to Singapore and enjoy half the world and more. Stay at Hotel Asia and enjoy all the comforts for only S$50++ per night. We're on the quiet side of Scotts Road, yet only 5 minutes away from the world famous Orchard Road. Stay with us, and have the best of both worlds.
For "Malaysian" passport holders only. Members of Golden Link Hotels. Golden Link Card members will be given additional discount.
++ Subject to 16% service charge & 3% cess.
HOTEL ASIA Many happy returns
37 Scotts Road, Singapore 0922
Tel: 7370388 Telex: RS 24210 HOTASIA

DETAINED

19 picked up in swoop Reports on Pages 2 & 3

Mr Lim Kit Siang ... DAP secretary-general
Dr. Chandra Muzaffar ... Aliran president
Mr. Lim Fung Seng ... Chinese educationist
Mr Chan Kit Chee ... MCA vice-president
Mr Karpal Singh ... MP for Jelutong
Mr Leow Teong Beng ... Chinese educationist
Mr P. Patto ... MP for Ipoh
Mr Kerk Kim Hock ... Duriyan Daun Assemblyman
Miss Chee Heng Leng ... UPM lecturer
Mr Lim Guan Eng ... Melaka MP
Kota
Sen. Tan Chai Ho ... MCA vice-chairman
Mr V. David ... MP for Pontian
Mr Lee Chan Fai ... former Assemblyman
Miss Meenakshi Raman ... CAP legal adviser
Mr Hu Sepang ... MP for Hulu Selangor
Mr. Tan Ka Kheng ... PPSM vice-president
Miss Lim Chin Chin ... Aliran women's leader
Mr Lim Pit Foo — managing editor of Housing and Property magazine
Mr James Lai — pastor of First Baptist Church, PJ

كان من نتائج الاعتقالات في ماليزيا سحب رخص ثلاث صحف لنشرها مواداً «ضارة بالأمن الوطني»، بينها صحيفة «ذي ستار»، التي نشرت في عددها الأخير السابق للحظر صور بعض الذين احتجزوا في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر، عندما بدأت موجة الاعتقالات.

ماليزيا

احتجازات بدون محاكمة

مدّدت فترة احتجاز ٣٣ شخصاً من بين ١٠٦ أشخاص احتجزوا بدون محاكمة ما بين أواخر تشرين الأول/اكتوبر وأواسط تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ في ماليزيا. وقد جاء هذا التمديد في كانون الأول/ديسمبر، عندما أصدرت الحكومة أوامر احتجاز بحقهم.

ومن بين هؤلاء سبعة برلمانيين ينتمون الى حزب العمل الديمقراطي المعارض، واعضاء من حزب «اسلام سي – ماليزيا» المعارض، وعلماء تربويون وبيئويون بارزون، واعضاء في مجموعات عمل اجتماعية ودينية.

ويعتقد أنه تم اطلاق سراح ٥٥ شخصا دون أية شروط، وعشرة أشخاص بشروط تفرض قيوداً على حريتهم في التنقل والانتماء إلى الجمعيات. أما الآخرون فلا يزالون رهن الاحتجاز للتحقيق معهم. هذا، ويجيز قانون الأمن الداخلي الاحتجاز لمدة غير محدودة وبدون محاكمة بالنسبة لأي شخص تعتبر الحكومة تصرفاته «ضارة بأمن ماليزيا أو أي جزء منها». وقد أعلن رئيس الوزراء أمام البرلمان أن الاعتقالات ضرورية لمنع نشوب اضطرابات عنصرية. وكان المحتجزون قد اعتقلوا في البدء لاجراء تحقيق معهم من قبل البوليس خلال فترة الستين يوما المسموح بها بمقتضى القانون المذكور، والتي أصدر رئيس الوزراء اثر انقضائها أوامر احتجاز بحق من لم يطلق سراحهم.

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت المحكمة العليا في كوالالمبور طلبات إصدار أوامر تحقيق في قانونية سجنهم، قدّمها غيابيا ثمانية محتجزين، مفيدة أن الاعتقالات تتنافى مع الدستور الاتحادي، لأنها جرت في ظل سلطة شرعية نافذة، وأن مسؤولية إظهار «سوء نية» الحكومة باحتجازهم انما تقع على عاتق المحتجزين.

وقد رفضت المحكمة العليا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ثلاثة طلبات استئناف قدّمها ثلاثة محتجزين، بعد أن اطلق سراح أحدهم، وهو تشاندرا مظفّر Chandra Muzzafar، رئيس حركة الاصلاح الاجتماعي (ألِيران)، قبيل موعد عقد الجلسة، كما سحب ثلاثة آخرون طلبات استئنافهم. وقد أوفدت منظمة العفو الدولية مراقبين لحضور الجلستين. □

هايتي

قتل مدنيّين عزّل بصورة فورية

لقي ما لا يقل عن ثلاثين شخصا مصرعهم على أيدي رجال «التونتون ماكوتس» في بورت – أو – برينس وحدها، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما الغيت انتخابات كان من المزمع اجراؤها في ذلك الوقت بعد ثلاث ساعات فقط من بدء عمليات الاقتراع.

وقد وجهت منظمة العفو الدولية الى سلطات هايتي نداءً عاجلا حثتها فيه على وضع حد لقتل المزيد من المدنيين العزّل، وعلى إجراء تحقيق في تقارير تفيد أن رجال «التونتون ماكوتس» المسلحين قتلوا المصوّتين في مراكز الاقتراع بدعم فعلي من رجال أمن رسميين بدا أنهم كانوا تحت أوامر ضباط عسكريين من ذوي المراتب العليا. وكانت ميليشيا «التونتون ماكوتس» التي شكّلها رئيس الجمهورية السابق فرانسوا دوفالييه عام ١٩٥٨، قد جرى حلّها رسميا عندما تسلّم مجلس الحكومة الوطني مقاليد السلطة في شباط/فبراير ١٩٨٦.

وأعربت المنظمة أيضا عن قلقها بشأن تقارير أشارت الى سجن عشرات الأشخاص سرّاً، بدون تهمة أو محاكمة، في مراكز اعتقال في العاصمة، بما فيها دائرة التحقيقات الجنائية الكائنة في مقر قيادة البوليس الرئيسية، وثكنات «كاسيرن ديسالاين» العسكرية، وفورت ديمانش، خلال الأسابيع التي سبقت الانتخابات. ووفق رواية شاهد عيان، جرى اعدام ما لا يقل عن ٤٦ شاباً بصورة فورية في فورت ديمانش في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أن قبض الجيش عليهم دون تمييز في منطقة كارفور فوي في بورت – أو – برينس.

ويرد وصف لبواعث قلق منظمة العفو الدولية بشأن السجن السياسي في هايتي في تقرير عنوانه: «الموت قيد الاحتجاز، والتعذيب وظروف السجن اللاانسانية»، وهو تقرير يعتمد بشكل رئيسي على شهادات ثلاثة أشخاص سجنوا خلال عام ١٩٨٧. فقد أفاد الشقيقان إيف وكارل أوغوست Yves & Carl Auguste ودانيال نارسيس Daniel Narcisse، أن عشرات السجناء، وبينهم أطفال، احتجزوا في دائرة التحقيقات الجنائية لمدة أسابيع أو شهور دون تهمة أو محاكمة، ودون السماح لهم بالاتصال بذويهم أو محاميهم.

وأفاد دانيال نارسيس أن ٤٣ شخصا لاقوا حتفهم خلال احتجازهم نتيجة للضرب، أو الاصابات، أو سوء التغذية، أو الاجتفاف او الاسهال، على مدى ستة أسابيع ما بين آب/أغسطس وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧.

ويوحي تقرير آخر أحدث زمنا بأن ما يقرب من ٢٠٠ شخص لاقوا حتفهم ما بين أواسط ايلول/سبتمبر وأواسط تشرين الثاني/نوفمبر.

وتشتمل الافادات أيضا على ادّعاءات منسجمة مع معلومات وردت من مصادر أخرى، وأشارت الى تورّط كبار ضباط الجيش من دائرة التحقيقات الجنائية وثكنات «كاسيرن ديسالاين» العسكرية، في أعمال على نسق أعمال «زمر الموت» التي كانت تحدث في بورت – أو – برينس وغيرها خلال الأشهر القليلة الماضية. وكانت منظمة العفو الدولية قد توجّهت مؤخرا الى سلطات هايتي في عدة مناسبات بشأن بواعث القلق هذه وغيرها، لكنها لم تتلق أي ردّ.□

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية باطلاق سراح ١٠٩ سجناء قيد التبني أو التحقيق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. وتولت ٤٩ قضية جديدة.

السلڤادور

وفاة سجين

توفي جيراردو هيرناندیز توريس Gerardo Hernandez Torres في سجن ماريونا للرجال في سان سلڤادور، وذلك في الساعات الأولى من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، نتيجة للتعذيب، كما يبدو. وتعتبر وفاته أول وفاة تحدث في مركز احتجاز رسمي يبلّغ عنها للمنظمة منذ عدة سنوات.

وقد وجد القاضي الذي أجاز رسميا دفن جثة جيراردو هيرناندیز أن الوفاة كانت نتيجة «ضربات» تلقّاها. وتشير إفادتا سجينين كانا معه الى أنه تعرض للتعذيب الشديد بعد اعتقاله في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، على أيدي مأمورين عسكريين في البدء، ثم على أيدي أفراد البوليس الوطني فيما بعد.

وأفاد السجينان أنه تعرّض للضرب وهو مقيّد ومعصوب العينين، وتلقّى التهديد باستمرار، وأُرغم على تناول حبوب بدأ بعدها يهلوس ويثرثر بكلام غير مفهوم. وقالا أنهما سمعا أيضا أصواتا صادرة عنه تدلّ على أنه على وشك الاختناق أو الغرق. وقد طلبت منظمة العفو الدولية إجراء تحقيق كامل في ظروف وفاته.

وتجدر الاشارة الى ان وفاة جيراردو هيرناندیز جاءت بعد اطلاق سراح اكثر من ٤٠٠ سجين سياسي لم يقدّموا للمحاكمة، في تشرين الثاني/ نوفمبر، وذلك تنفيذاً لقرار عفو صدر بموجب شروط اتفاقية السلام لأمريكا الوسطى التي وقّعتها السلڤادور في آب/أغسطس.□

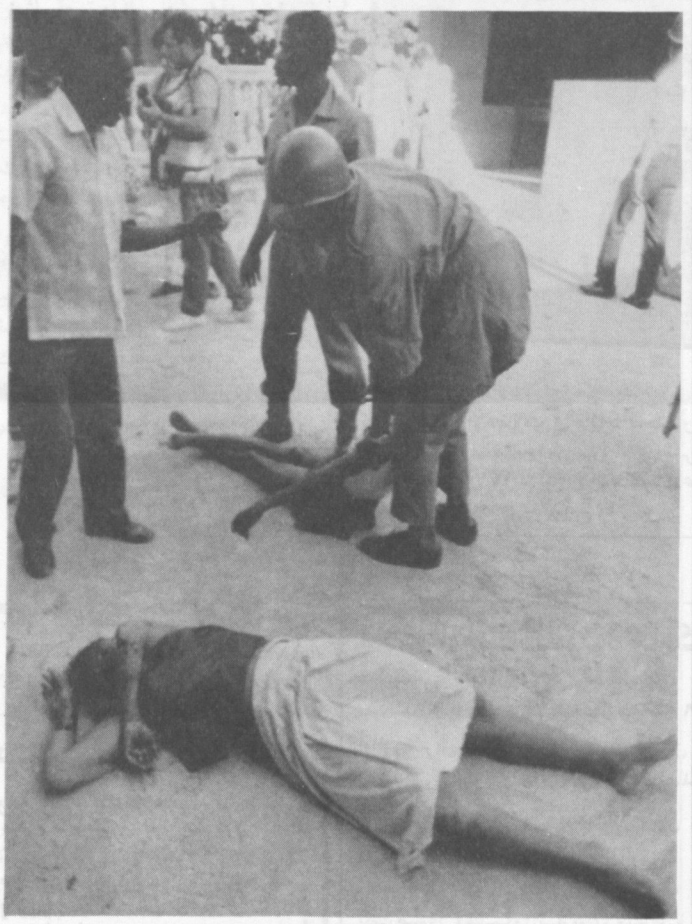

كانت هاتان الامرأتان بين ما لا يقل عن ثلاثين شخصا قتلهم رجال الميليشيا في بورت – أو – برينس، عاصمة هايتي، خلال الانتخابات التي الغيت بعد ثلاث ساعات من بدئها.

بعثة منظمة العفو الدولية الى مصر

زارت بعثة لمنظمة العفو الدولية مصر في نهاية كانون الأول/ديسمبر لاجراء محادثات على نطاق واسع مع مسؤولي الحكومة. واجتمع أعضاء البعثة بوزيري العدل والداخلية، اللذين أعربا عن استعدادهما للتعاون مع المنظمة وتسهيل متابعة المحادثات في المستقبل القريب بين مندوبي المنظمة والمسؤولين في وزارتيهما.

واجتمع أعضاء البعثة أيضا بوزير الدولة للشؤون الخارجية وبالنائب العام اللذين أعربا عن استعدادهما ايضاً للتعاون مع المنظمة في المستقبل. وقد تركزّت المحادثات على التزامات مصر وتعهّداتها في مجال حقوق الانسان (فمصر هي الدولة العربية الوحيدة التي انضمت حتى الآن إلى اتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب وصدّقت العهدين الدوليين الخاصين به)، وعلى بواعث قلق المنظمة في البلاد، التي تشمل استخدام التعذيب، والاعتقال والاحتجاز المتكرر بدون محاكمة، بمقتضى أحكام قوانين حالة الطوارئ.□

كينيا

الافراج عن سجناء

افرج عن جيبسون كاماو كوريا Gibson Kamau Kuria، وهو محام ومحاضر جامعي في الحقوق تبنته منظمة العفو الدولية كأحد سجناء الرأي، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بمناسبة عيد استقلال كينيا الرابع والعشرين. وكان كوريا قيد الاحتجاز الاداري منذ ٦ آذار/مارس ١٩٨٧، دون توجيه تهمة اليه أو تقديمه للمحاكمة.

وقال جيبسون كاماو كوريا لرجال الصحافة عقب اطلاق سراحه أنه استجوب لمدة أربعة أيام أثناء احتجازه لدى الشعبة الخاصة وهو عارٍ من ثيابه، وأنه أرغم على القيام بتمارين رياضية، وتعرّض للاهانة والتهديد بالموت. ولكن بعد وضعه قيد الحجز الإداري تحسّنت ظروفه تدريجياً، وقد عزا ذلك إلى حدٍ ما، إلى الجهود التي بذلتها من أجله منظمة العفو الدولية والجماعات الأخرى المدافعة عن حقوق الإنسان.

وقد أفرج عن سجينين سياسيين آخرين معه، هما: جاتشيتشي وامياتو Gacheche wa Miano الذي كان في الحجز الإداري منذ نيسان/ابريل ١٩٨٦، وضابط سابق في قوات كينيا الجوية لم يذكر اسمه، لكن يعتقد انه احتجز سراً منذ محاولة انقلاب عسكري جرت في آب/اغسطس ١٩٨٢.

وعند اعلانه عن عمليات الافراج عن السجناء في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، انتقد الرئيس موا عمل منظمة العفو الدولية وهدّد ممثليها في كينيا بالاعتقال. وقد رحّبت المنظمة بالافراج عن السجناء، لكنها أعربت عن قلقها بصدد ملاحظات الرئيس.

في ١١ كانون الثاني/يناير، ألقي القبض على اثنين من ممثلي منظمات حقوق الإنسان الأميركية في المحكمة خلال حضورهما جلسه تحقيق في وفاة سجين سياسي وهو في السجن. وقد أجري معهما تحقيق لمدة سبع ساعات ثم أطلق سراحهما.□